هذا الكتاب

فكرة هذا الكتاب ألحت علىّ منذ عدة سنوات مع انطلاق الموجة الأولى من الفضائيات العربية.. وكلما هممت بالكتابة تملكنى شعور بأن الوقت لم يحن بعد لرصدٍ دقيق لتأثير هذه القنوات سلبًا وإيجابًا على الدول العربية، وهذا التأثير لا يقتصر على جمهور المشاهدين وحدهم بل يتعداه للتأثير على دوائر اتخاذ القرار فى نظم الحكم العربية. كما أن هذا التأثير اتسع ليشمل مجمل النشاط الإنسانى؛ السياسى والاقتصادى والدينى والاجتماعى. من هنا رأيت أن أتناول هذا التأثير فى تلك المجالات قدر استطاعتى، سواء التأثير فى المواطنين أو التأثير فى مؤسسات الدول، سواء الدول العربية أو الدول الأجنبية المعنية بالشأن العربى.

ولأن رصد التأثير بهذا الاتساع والعمق عمل لايقدر عليه إنسان مهما بذل من جهد، فإننى أسجل أن رصدى لهذا التأثير هو مجرد رؤية شخصية تفتقر إلى الكثير من الدراسات العلمية التى تحتاج لاستطلاعاتٍ للرأى تقوم بها مؤسسات متخصصة تلتزم بالمعايير العلمية لمثل هذه الاستطلاعات. ورأيت أن انتظار مثل هذه الدراسات قد يطول لسنوات، وربما لن تتمكن أى مؤسسة من إجراء مثل هذه الاستطلاعات التى تُعتبر الأساس الموضوعى الذى يستنبط منه الدارسون والخبراء النتائج الصحيحة.

لهذا رأيت أن أقدّم هذه الصفحات التى تحمل رؤية شخصية واجتهادًا قد يصيب وقد يخطئ ، على أمل أن تكون هذه الصفحات حافزًا لمؤسسات علمية متخصصة يعنيها أن تتعرف بموضوعية على هذا التأثير الذى أراه بالغ الخطورة، وأنه أحد أهم المحركات التى تساهم فى خلق موجة من الحراك السياسى والاجتماعى والاقتصادى، والتى أرى لها إرهاصات توحى باحتمال حدوث تغييرات مهمه فى جميع البلاد العربية فى مستقبل قد لا يكون بعيدًا.

ومع تكاثر الفضائيات ظهر جليًّا أن أحد العناصر التى تحتاج إلى وقفة موضوعية لتقييمها هو ما يتعلق بملكية هذه القنوات. ففى الدول الديمقراطية تتضمن الدساتير والقوانين الكثير من المواد التى تضمن حرية المؤسسات الإعلامية. ومن هذه القوانين والأعراف المستقرة، الفصل بين ملكية الوسيلة الإعلامية وبين الإدارة المهنية التى تتولى رسم سياسة هذه المؤسسات وإدارتها. فإدارة هذه المؤسسات تتمتع باستقلال حقيقى فى أداء عملها المهنى ويتولاها مهنيون، كما تقدم النقابات المهنية للصحافة فى هذه البلاد ضمانات إضافية مهمة لاستقلال الصحفى الذى يعمل بهذه المؤسسات أو يديرها، وتمنع مالكى المؤسسات الإعلامية من النيل من هذا الاستقلال، وهذه النقابات «نقابات الصحفيين» تضم فى عضويتها جميع المهنيين فى الإذاعة والتلفزيون[1].

هذه الضمانات مفقودة تمامًا فى جميع البلاد العربية، حتى فى البلاد التى تتضمن دساتيرها وقوانينها نصوصها تتحدث عن حرية الإعلام بعبارات تشبه العبارات التى تتضمنها دساتير وقوانين أكثر الدول تقدمًا. فالفصل بين الملكية والإدارة لا وجود له.

أما عن النقابات المهنية فإن نقابة الصحفيين فى مصر، ترفض أن تقبل فى عضويتها الإذاعيين من الإذاعة والتلفزيون لظروف لا مجال لشرحها فى هذه الصفحات. وعندما حاول الإذاعيون فى مصر إنشاء نقابة مهنية على غرار نقابة الصحفيين، لحماية المهنة وحماية استقلالهم المهنى، كما هو الحال بالنسبة إلى نقابة الصحفيين، رفضت الوزارات المتعاقبة لعشرات السنين إصدار قانون يسمح بإنشاء مثل هذه النقابة. هذا عن نقابة الصحفيين فى مصر، أما فى باقى الدول العربية الأخرى فإن بعض أنظمة الحكم ترفض إقامة مثل هذه النقابة المهنية أصلاً أو تسمح بإقامتها مع وضع المواد القانونية التى تسمح لهذه

(١) الصحافة فى التعريف العلمى هى الصحافة المطبوعة «الصحف»، والصحافة المسموعة «الإذاعة»، والصحافة المرئية «التلفزيون»، ويمكن أن نضيف إليها حديثًا الصحافة الإلكترونيه «المدونونات» على شبكة الإنترنت. والمهنيون فى جميع هذه الوسائل الإعلامية «صحفيون» بالتعريف العلمى للصحافة. ولهذا تضم نقابات الصحفيين في عضويتها فى كل بلاد العالم المتقدم جميع هذه النوعيات من الصحفيين.

الأنظمة بأن تسيطر عليها بيد من حديد. ولهذا فإن انضمام الإذاعيين لهذه النقابات بتلك البلاد لا يعنى مطلقًا تمتعهم بحماية نقابية حقيقية. والاستثناء الوحيد عربيًا هو نقابة الصحفيين ونقابة المحررين فى لبنان؛ لأن لبنان له وضع إعلامى خاص سوف نتاوله فى أكثر من موقع بهذا الكتاب.

يضاف إلى ذلك كله أن البلاد المتقدمة فيها رأى عام ناضج يدرك أهمية حرية وسائل الإعلام واستقلالها، وهو على استعداد للتحرك المؤثر والقوىّ لدعم هذه الحرية فى مواجهة أية تجاوزات من أصحاب المؤسسات الإعلامية أو من الحكومات. وفى غياب مثل هذه الضمانات ببلادنا العربية يصبح مالكو هذه الفضائيات، سواء كانت الملكية للدولة أو لمؤسسات خاصة أو لأفراد هم أصحاب القرار فى رسم سياسات هذه القنوات.

والواقع العربى يؤكد - عمليًا - أن مالكى المؤسسات الإعلامية هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة ليس فقط فى تحديد سياسات وتوجهات هذه المؤسسات، بل إنهم ـ أى مالكي هذه المؤسسات ـ يتدخلون فى كل صغيرة وكبيرة فى الممارسات المهنية، من هنا فإن معرفة الجهة التى تمتلك هذه القنوات تمثل عنصراً مهمًا فى قدرة المشاهد على فهم وتفسير توجهات وممارسات هذه القنوات.

مالكو القنوات الفضائية:

١ ـ تسيطر أنظمة الحكم العربية على النسبة الأكبر من الفضائيات العربية، سواء بالملكية المباشرة أو بدفع شخصيات خاضعة تمامًا لنفوذ هذه الأنظمة لامتلاك فضائيات.

٢ - يملك نسبة كبيرة من الفضائيات رجال أعمال بعضهم كما أشرنا يعتبر مجرد واجهة لنظام حكم عربى، وبعضهم الآخر يرى أن هذه الفضائيات تمثل «قوة إعلامية» يحتاجها، ولهذا فهؤلاء لا يتعاملون مع هذه الفضائيات باعتبارها استثماراً فى مجال اقتصادى تحكمه دراسات جدوى لمعرفة مدى الربح أو الخسارة لكنهم يرون أن ملكيتهم لهذه الفضائيات تمنحهم فرصة

للمناورة مع أنظمة الحكم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية لاستثماراتهم، وهذه النوعية من القنوات توجد بشكل واضح فى مصر[١].

فالفضائيات المملوكة لرجال أعمال يتعامل أصحابها مع هذه المشروعات على أساس أنها استثمار فى مجال تقديم المواد الترفيهية الأكثر إثارة أو فى تقديم «الخدمات الإعلامية» لطالبيها من أنظمة الحكم العربية. وهو استثمار يُدرّ على أصحاب هذه الفضائيات أرباحًا خيالية، وبعض رجال الأعمال يرى فى إطلاق الفضائيات تجارة إعلامية رابحة، كما هو الحال فى بعض القنوات اللبنانية فبعضهم يقدم قنوات ترفيهية تجنح إلى تقديم مواد مثيرة تجذب نوعية معينة من الجماهير ويحققون أرباحًا هائلة من عائد الإعلانات التى تفضل الإعلان فى مثل هذه النوعية من البرامج المثيرة.

والبعض الآخر يحقق الأرباح من أموال الدعم التى يحصلون عليها؛ لأنهم يُسَخّرون هذه الفضائيات لتحقيق ما تطلبه أنظمة الحكم التى تقدم لهم هذا الدعم المادى، سواء بتجيمل وجه تلك الأنظمة أو بشن هجوم على خصومها[٢].

٣ـ وتبقى قنوات قليلة يملكها بعض معارضى أنظمة الحكم، مثل الفضائية التى أطلقها من لندن بعض المعارضين السعوديين. والفضائية التى أطلقها رفعت الأسد شقيق الرئيس الراحل حافظ الأسد. وفضائيات تطلقها من لندن بعض قوى المعارضة المصرية والتونسية، وهذه كلها تواجه ضغوطًا من الحكومات وغالبًا ما تتمكن هذه الضغوط فى إنهاء بث بعض هذه القنوات.

٤ - تملك بعض الأحزاب والقوى السياسية فضائيات خاصة فى عدد من البلاد العربية مثل العراق وفلسطين وهذا النموذج يوجد بكثرة فى لبنان، وتمثل قناة المنار التى يملكها حزب الله، وقناة المستقبل التى تملكها أسرة الرئيس الراحل رفيق الحريرى النموذج الأكثر وضوحًا.

(١) الحديث المفصل عن هذا الموضوع نتناوله فى فصل القنوات الخاصة.

(٢) هذه الفضائيات هى الشكل العصرى لأوضاع الصحافة اللبنانية فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما كانت لبنان ساحة الحرب الإعلامية العربية ـ العربية.

٥ – قنوات ناطقة بالعربية وتملكها دول أجنبية، ومن أهمها الحرة «أمريكية»، و BBC «إنجليزية»، وفرانس ٢٤ «فرنسية»، وروسيا اليوم «روسية»، والعالم «إيرانية»، وقناة DW «ألمانيا»، ودخلت الصين مؤخرًا إلى الساحة بفضائية ناطقة بالعربية وهذه القنوات نفصّل أهدافها وتأثيرها فى فصل مستقل.

وقبل الدخول فى حديثٍ مفصل عن الفضائيات أود أن ألفت انتباه القارئ إلى أننى عند تقسيم فصول الكتاب حرصت على أن يضم كل فصل «نوعية» متشابهة إلى حد ما. ورأيت أن هذا التقسيم يمنحنى فرصة رصد الملاحظات العامة التى تشترك فيها كل «نوعية» من هذه الفضائيات.

ويتطلب هذا التصور تخصيص فصل لكل «نوعية». وبدأت بالقنوات الحكومية ثم القنوات الخاصة فالقنوات المتخصصة، ويليها القنوات الموجهة من بلاد أجنبية باللغة العربية وآخرها القنوات العربية الناطقة باللغات أجنبية.

كما أفردت فصلاً لعلاقة أنظمة الحكم العربية بالفضائيات، لأن هذه العلاقة تحتاج إلى وقفة مفصلة نستكشف فيها علاقة المد والجزر والصراع بين أنظمة الحكم العربية وهذه الفضائيات، وكيف وصل هذا الصراع إلى الحد الذى دفع بأنظمة الحكم إلى اتخاذ إجراءات عنيفة لتقييد هوامش الحرية التى أتيحت لهذه الفضائيات خلال السنوات القليلة الماضية.

ورغم أننى حددت هدفى منذ بدأت التفكير فى إعداد هذا الكتاب، وهو رصد تأثير هذه الفضائيات على الجماهير العربية عامة وعلى الجماهير المصرية خاصة وعلى مراكز اتخاذ القرارات فى أنظمة الحكم العربية. فقد رأيت من المناسب أن يشمل رصدى علاقة هذه القنوات بعدد من الدول الأجنبية التى تتأثر مصالحها الحيوية فى المنطقة العربية بما تبثه هذه الفضائيات.

وبالإضافة إلى أننى أشرت فى كل فصل إلى تأثير كل «نوعية» من هذه الفضائيات سلبًا وإيجابًا على الجماهير أو على مراكز صنع القرار، فقد فضلت أن أفرد صفحات خاصة لرصدٍ موجزٍ لهذه السلبيات والإيجابيات.

وقبل أن ننتقل إلى فصول الكتاب أسجل بعض الملاحظات الضرورية التى تفسر قصوراً لا يمكن إغفاله عند التعرض لهذا الموضوع.

أولاً : تجاوز عدد الفضائيات العربية الخمسمائة فضائية عند إعداد هذا الكتاب. وليس فى طاقة أى إنسان مهما كرّس وقته بالكامل أن يتابع هذا العدد الهائل من القنوات وكلها تبث على مدار الأربع والعشرين ساعة.

ثانياً: تخيرت عدداً مناسباً من القنوات التى تشير الإحصاءات والشواهد أنها الأكثر جذباً لجماهير المشاهدين وتابعتها بعناية، ولم أغفل باقى القنوات تماماً بل تابعت العديد منها على فترات حتى أستخلص الظواهر المشتركة بين القنوات.

ثالثاً: هذه الظواهر المشتركة لا تعنى أن بعض القنوات لا تنفرد بميزات أو بسلبيات خاصة قد يلاحظها المشاهد المتابع بانتظام لهذه القنوات أو تلك.

رابعاً: حددت هدفى منذ بدأت التفكير فى إعداد هذا الكتاب، لرصد تأثير هذه الفضائيات على الجماهير العربية عامة وعلى الجماهير المصرية خاصة، وعلى مراكز اتخاذ القرارات فى أنظمة الحكم العربية وغير العربية كما ذكرت قبلا. ولهذا لم أتوقف كثيراً عند تقييم الأداء المهنى لهذه القنوات إلا بالقدر الذى أراه متعلقاً بالهدف الذى حددته.

خامساً: رأيت من المناسب أن أخوض فى أمور نظرية تتعلق بالتعريف العلمى «للإعلام» وتقديم لمحة عن التطورات التاريخية لنشاط «الاتصال الجماهيرى» لتكون هذه الإطلالة على النظريات العلمية كاشفة للمبررات التى جعلتنى أصف بعض الفضائيات على أنها مجرد نوع من أنواع «الاتصال الجماهيرى» وليس لها صلة بالإعلام إلا باستخدام البث الأثيرى الذى يستخدمة النشاط الإعلامى.

هذه هى الملاحظات التى رأيت أن أسجلها لعلها تقدم مبرراً لقصورٍ قد يلاحظه القراء فى هذا الكتاب. وهى فى ذات الوقت بمثابة اعتذار عن خلل أو خطأ قد يلفت انتباه بعض القراء فى ثنايا صفحات الكتاب.